

Distr.: General
19 November 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البندهان 8 و 78 (أ) من جدول الأعمال

المناقشة العامة

المحيطات وقانون البحار : المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن الإشارات التي أوردتها كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء اليونان، فيما يخص بلدي، في البيان الذي أدلى به خلال المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

فمن المؤسف أن يقدم رئيس وزراء اليونان مرة أخرى صورة مشوهة للتطورات الراهنة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وكذلك المشكلة القبرصية، من أجل توجيه ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد تركيا. ونحن نرفض هذه الادعاءات رفضاً قاطعاً في مجملها. فهذا الموقف العدائي الذي اتخذته اليونان لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسهم في تهيئة بيئة مواتية للتعاون وحسن الجوار.

ويشير الخطاب الذي استخدمته اليونان في الجمعية العامة والأعمال التي قامت بها على أرض الواقع إلى وجود تناقضات صارخة. ففي حين أن اليونان تصور نفسها على أنها "مناصرة" للقانون الدولي، ثمة مغارقة وهي أنها تصر على خرق جوهر المعاهدات الدولية التي تعتبر حاسمة للسلام والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما أحكام التجريد من السلاح الواردة في معاهدي لوزان وباريس للسلام لعامي 1923 و 1947، على نحو ما أبرز في رسالتي المؤرختين 30 أيلول/سبتمبر 2021 (A/76/379-S/2021/841) و 13 تموز/يوليه 2021 (A/75/961-S/2021/651). وتهيب تركيا من جديد باليونان أن تنقيد بأحكام هاتين المعاهدتين وأن تعيد وضع جزر بحر إيجة الشرقية كجزر منزوعة السلاح إلى ما كان عليه.

وعلاوة على ذلك، فإن اليونان تواصل للأسف تجاهل أحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها الإطار القانوني الدولي فيما يتعلق بتعيين حدود مناطق الولاية البحرية، أي مبدأ تعيين الحدود على نحو منصف. ودأبت اليونان على المغالاة إلى أقصى حد في مطالباتها المتعلقة بالحدود في المنطقة، بينما تتجاهل حقوق



الرجاء إعادة استعمال الورق



تركيا السيادة ومصالحها المشروعة. وقد شوهد أبرز مثال على هذه السياسة في آب/أغسطس 2020، عندما وقعت اليونان على عجل ما يسمى باتفاق تعيين الحدود مع مصر، عشية استئناف المحادثات الثنائية مع تركيا. وأود أن أؤكد أن الاتفاق المذكور ينتهك الحقوق الأصلية لتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم يتعارض بوضوح مع روح علاقات حسن الجوار.

وإذا كانت اليونان صادقة في دعوتها إلى التسوية السلمية للمنازعات بين الطرفين، فعليها أولاً أن تتخلى عن مثل هذه المطالب المغالية. كما يجب عليها أن تتوقف عن الإفراط في تبسيط القضايا المتعلقة بين تركيا واليونان. فتلك القضايا تشكل حزمة تدابير شاملة، تتضمن أيضاً تعيين حدود الجرف القاري، وعرض نطاق المياه الإقليمية والمجال الجوي الوطني، والسيادة على الجزر والجُزُيرات والصخور التي لم يتم التنازل عنها لليونان من خلال صكوك دولية صحيحة، وانتهاك اليونان لوضع جزر بحر إيجه الشرقية كجزر منزوعة السلاح، ومسألة مناطق الخدمة (منطقة معلومات الطيران، والبحث والإنقاذ، والرسائل الملاحية النصية NAVTEX). وعلى الرغم من هذه الحقيقة، تحاول اليونان تصوير الحالة كما لو كانت هناك مشكلة واحدة فقط بين الدولتين، وهي تعيين حدود الجرف القاري. وبدون التشخيص الصحيح لأسباب المنازعات والعزم الحقيقي على حلها، فلن نحقق سوى المجازفة بتقويض آليات الحوار التي أنشئت بالفعل لحل تلك القضايا المتعلقة. وقد شاركت تركيا من جانبها في 63 جولة من المحادثات التشاورية، وانخرطت في مشاورات سياسية مع اليونان باتباع نهج بناء، وستواصل القيام بذلك.

ومن المؤسف أيضاً أن اليونان والجانب القبرصي اليوناني شرعا في السياق الإقليمي في السعي إلى إقامة ما يسمى بمخططات/آليات التعاون الإقليمي، التي تقوم بطبيعتها على العداء ضد تركيا، والتي يراد استخدامها كأداة لتعزيز المطالب المغالية والمصالح الضيقة للثنائي اليوناني - القبرصي اليوناني. كما أن هذا الثنائي لا يذخر جهداً في استغلال الاتحاد الأوروبي واستخدامه كغطاء لتحقيق أجندته المناهضة لتركيا. وتشكل المبادرات التي اتخذتها اليونان في الآونة الأخيرة، مثل توقيع اتفاقات التعاون في مجال الدفاع مع بلدان ثالثة، خطراً إضافياً على الاستقرار الإقليمي. وستواصل تركيا الدفاع بحزم عن مصالحها الحيوية في المنطقة الإقليمية.

واقترحت تركيا أيضاً، في أيلول/سبتمبر 2020، عقد مؤتمر شامل لشرق المتوسط، بغية الشروع في إجراء حوار فيما بين الجهات الفاعلة المعنية في سبيل التعاون وتمهيد الطريق لتسوية المنازعات بالطرق السلمية في شرق البحر الأبيض المتوسط. ولا يزال هذا المقترح مطروحاً على الطاولة.

وفيما يتعلق بالمشكلة القبرصية، أود أن أؤكد دعمنا لإيجاد حل عادل ومستدام، يستند إلى الواقع الراهن في الجزيرة ويتوصل إليه من خلال إطار جديد يجري التفاوض بشأنه بحرية بين طرفين متساويين في السيادة. إن محاولات إملاء معايير التسوية تأتي بنتائج عكسية ومحكوم عليها بالفشل. وعلى مدى أكثر من نصف قرن من المفاوضات، ثبت أن النموذج الاتحادي مستحيل ولا يمكن تحقيقه كتسوية مستدامة في قبرص. ويرجع ذلك إلى تعنت الجانب القبرصي اليوناني، الذي دأب على رفض تقاسم السلطة والرخاء مع الشعب القبرصي التركي. ولا يمكن تجاهل مطالبة الجانب القبرصي التركي بضمان حقوقه الأصلية، ألا وهي المساواة في السيادة وتساوي المركز الدولي. ولهذا السبب، فإن المقترح الذي قدمه رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص خلال الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة، الذي عقد في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2021 في جنيف، يتيح خياراً بناءً وواقعياً للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في قبرص.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد استعداد تركيا ودعمها الكامل لضمان حل عادل ومنصف وسلمي لجميع المسائل المعلقة، بما في ذلك تعيين حدود مناطق الولاية البحرية بصورة منصفة مع جميع الدول الساحلية المعنية التي تعترف بها، وفقا للقانون الدولي، من أجل مواصلة الإسهام في تحقيق الاستقرار والازدهار في حوض البحر الأبيض المتوسط برمته. وتعتقد تركيا أن بناء السلام والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط لن يكون ممكنا إلا من خلال الحوار والتعاون.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 8 و 78 (أ) من جدول الأعمال، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وفي العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم